مال النظام الاتحادي في العراق

بحث منشور في مجلة القانون المقارن العدد ٥٥ السنة ٢٠٠٨

ا.م.د.عدنان عاجل عبيد : كلية القانون /جامعة القادسية

والصلاة والسلام على سيدنا محمدا اشرف المرسلين واله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين . تعد فكرة تأسيس النظام الاتحادي في العراق بمثابة رد فعل تجاه الأنظمة الحكم الشمولية التي توالت عليه تحت صيغة النظام الجمهوري . وبعد التغيرات الجوهرية التي طرأت على الواقع السياسي بانهيار أخر تلك الأنظمة عام ٢٠٠٣ ، اخذ التفكير يتجه نحو إعادة صياغة شكل الدولة بتحويلها من دولة بسيطة إلى دولة مركبة وتُرجم ذلك في كل من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ ودستور ٢٠٠٥ .

ومع حداثة العهد بهذه التجربة و بالأخص في المناطق التي تسعى إلى تطبيقها تظهر مشاكل جمة أهمها غياب الإستراتيجية القانونية الواضحة وسط ضبابية وغموض يحيط بما ينبغي القيام به لتبني هذا التحول .

ولهذا أثرنا إن نبحث عما سيؤول إليه تطبيق النظام الاتحادي في ضوء المعطيات الدستورية والسياسة القائمة ، وتوجيه التفكير إلى ما يحتاجه هذا النظام من مقدمات دستورية وقانونية كيما يؤتي ثماره المرتجاة منه .

هذا وقد استعانينا في عملية البحث بالمنهج التحليلي القائم على العرض ثم التحليل بغية الوصول إلى التنبؤات والحلول ، معتمدين أسلوب المقارنة بدساتير الدول ذات التجربة الاتحادية العريقة كالولايات المتحدة و سويسرا و ألمانيا ... الخ .

وقد أخذت هيكلية البحث شاكلة مقدمة ومبحث أول تطرقنا منه إلى حتمية النظام الاتحادي في الدول المقارنة ، وبيان أسبابه التاريخية والسياسية وأساسه الدستوري في العراق . ومبحث ثان عرجنا فيه على كيفية الوصول إلى التوازن الدستوري داخل السلطة الاتحادية التشريعية منها والتنفيذية . ومبحث ثالث عولنا فيه على علاقة السلطة المركزية بالولايات أو المقاطعات أو الأقاليم ، وعلى الإشكاليات والثغرات التي وقع بها المشرع العراقي في دستور ٢٠٠٥ .

وأخيرا أوردنا ما توصلنا إليه من نتائج ورؤية مستقبلية ومعالجات دستورية وسياسية نأمل إن تكون قدم صدق على طريق تأسيس نظام اتحادي ناجح وفعال والله ولي التوفيق .